

Distr.: General  
13 September 2012

Original: Arabic and French

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والعشرون  
البند 6 من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل\*

تونس

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات  
الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

- 1- قدمت تونس تقريرها الدوري الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة (13) لفريق عمل مجلس حقوق الإنسان المعني بالآلية المذكورة والتي انعقدت بجنيف خلال شهر ماي 2012. وقد قبلت تونس أغلبية الـ 125 توصية التي تم تقديمها بمناسبة الحوار التفاعلي الذي تعاملت معه بالشفافية والصراحة المطلوبتين.
- 2- تم قبول 110 توصية ورفض ثلث توصيات. كما طلب الوفد التونسي تأجيل النظر في 12 توصية تتعلق بالأساس بإلغاء عقوبة الإعدام<sup>1</sup> والمساواة في الإرث<sup>2</sup>. وقد تم تأجيل النظر في هذه التوصيات نظرا لأن هذين الموضوعين محل حوار على المستوى الوطني يهم كلا من المجلس الوطني التأسيسي والأحزاب السياسية سواء منها المكونة لائتلاف الحاكم أو تلك التي تشكل المعارضة بالإضافة إلى عديد مكونات المجتمع المدني التونسي.
- 3- بخصوص موضوع إلغاء عقوبة الإعدام، يجدر التذكير أنه لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام في تونس منذ سنة 1991، هذا بالإضافة إلى تمعيغ كافة المحكوم عليهم بالإعدام مؤخرا بعفو رئاسي يقضي بالحط من العقوبة إلى أحكام بالسجن المؤبد. وبذلك فإن تونس تشهد تعليقا فعليا لتنفيذ هذه العقوبة على أرض الواقع. ونظرا لغياب حد أدنى من التوافق الوطني في الوقت الراهن حول هذا الموضوع دعت الحكومة في عديد المناسبات مختلف الأطراف المعنية إلى نقاش مفتوح وصريح وبناء حياله.
- 4- فيما يتعلق بالمساواة في الإرث، جددت الحكومة التونسية التزامها بالمحافظة على مكاسب المرأة التونسية ومزيد دعم حقوقها. وقد ضمنت لجنة الحقوق والحريات بالمجلس الوطني التأسيسي المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين في مشروع الدستور، غير أنّ تشعب هذه المسألة على جميع الأصعدة، يجعل من الصعب التوصل إلى بوادر وفاق وطني حولها في الوقت الراهن.
- 5- فيما يتواصل الحوار الوطني حول المواضيع المشار إليها آنفا، فإنه لا يسع الحكومة التونسية سوى أن تأخذ علما بهذه التوصيات الائتمى عشر ولن تتلوانى عن إعلام مجلس حقوق الإنسان بكل تطور يستجد بشأن هذه المسائل التي تبقى من صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي.

<sup>1</sup> التوصيات عدد 116.6 – 116.7 – 116.8 – 116.9 – 116.10 – 116.11 – 116.12 .

<sup>2</sup> التوصيات عدد 116.1 – 116.2 – 116.3 – 116.4 .

\_\_\_\_\_